

«أسف» عربي على تعليق الحوار الاميركي - الفلسطيني

قابل للتنفيذ» (من مقابلة مع خالد الحسن، المحرر، باريس، العدد ١٢٠، ١٩/٦/١٩٩٠، ص. ٤).

وسأل مراقب آخر: «هل تغيرت مواقف العرب في مطلع التسعينات عن مواقفهم في الستينات والسبعينات؟ هل تغيرت نظرتهم الى العالم؟ هل تغيرت نظرتهم الى الذات؟ هل تغيرت أساليب تخاطبهم في ما بينهم ومع غيرهم؟ هل تغير سلوكهم السياسي؟ والمقارنة تجيب عن كل الاسئلة» (جميل مطر، الحياة، لندن، ١٢/٦/١٩٩٠، ص ٩). وبعد ان أجرى مقارنات مطوّلة في ما بين قرارات «قمة بغداد» الاخيرة والقمة العربية السابقة، خلص الى القول: «كنت أتمنى... ان نقدم الى الرأي العام العربي، والغربي، مواقف تعرف، ويعرفون، أننا سبق ان اتخذناها ولم ننفذها، [وهو] أفضل وأكرم من ان نقدم مواقف لا نعرف أننا سبق ان اتخذناها، ونقول عنها جديدة، ثم لا ننفذها. كان أمل البعض عشية قمة بغداد ان تكون التحولات الدولية قد مسّت الوطن العربي، وأنه في صدد الاستجابة لها، أي التعامل معها بمنطقها، وقوتها، وعمقها، ولغتها؛ ولكن، وبيا للأسف، تبدّد الأمل فور اعلان بيان القمة. فقد تبين أننا نستجيب لتحولات نهاية القرن بمنطق تحولات منتصف القرن، وقوتها، وعمقها، ولغتها» (المصدر نفسه).

وكتب استاذ علم الاجتماع والدراسات العربية في جامعة جورج تاون، في واشنطن، د. حليم بركات: «ان لغة المواجهة هي التي سادت [في] مؤتمر القمة العربية في بغداد. وقد جاءت هذه المواجهة مزدوجة: مواجهة مستترة بين القادة العرب أنفسهم؛ ومواجهة كلامية، ظاهرياً، مع اميركا واسرائيل. نقول مواجهة كلامية، لانه من الواضح ان الانتقال الى المواجهة اقتصر على الكلام دون التوصل الى اتفاق على أي اجراءات عملية... لذلك، لم يشكل

تباينت مواقف المراقبين العرب وتقويماتهم لنتائج «قمة بغداد» العربية، التي أنهت أعمالها في أواخر أيار (مايو) ١٩٩٠. فبعضهم رأى ايجابياتها، والبعض الآخر رأى سلبياتها. أحد من أخذهم التأييد لها، كتب: «انه لمّا يدعو الى الاسف، ويثير الألم، ان اقلاماً مغلوطة على أمرها هاجمت كل القادة العرب بتوصيفات غير لائقة... بل تجاوزت الواقع، عندما أكدت ان قمة بغداد كانت وعاء لصراعات وأزمات طاحنة... [بينما] المهم في كل ذلك هو توصل المؤتمرين الى صيغة عمل قومي مشترك يتواءم، في فعالياته، مع حجم مخاطر المرحلة وتحدياتها المحيطة بالوجود العربي» (زكريا نبيل، الاهرام، القاهرة، ٩/٦/١٩٩٠، ص ٧): فاللقاء الاستثنائي للملك والرؤساء العرب، حسب مراقب آخر، يُعد «قمة التحولات». فقد حفل بقرارات عملية وتدابير كفيلة بمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي، وذلك فيما لو تم تنفيذ الخطط التي توافقت عليها الدول العربية» (احمد نافع، المصدر نفسه، ٨/٦/١٩٩٠، ص ٥).

ومسألة تنفيذ القرارات هي العيب الرئيس في قرارات القمة العربية، كما قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن (ابو السعيد): «فالقرارات كلها ممتازة. ولو نُفذ ريعها لكانت في حال أفضل مليون مرة ممّا نحن عليه الآن. والمشكلة ان مؤسسة القمة لا تمتلك آلية التنفيذ كما هي الحال في السوق الأوروبية المشتركة. ويعود سبب ذلك الى امرين: الاول، انه لا يوجد جهاز تنفيذي متخصص يتابع الامور التي اتّخذت بضددها قرارات، والشيء الثاني، ان القرارات غير ملزمة إلا لمن يوافق عليها؛ كما يحق لكل من يوافق ان يرسل تحفظاً... [من] القرار الذي لا يريده، عندما يعود الى عاصمته؛ وبذلك تتحول القرارات، في النهاية، الى شيء غير